

Copyright © King Saud University



هتتم الديربي على شرح التحرير، تأليف الديربي،

أحمد بن عمر - ١١٥١هـ، كتب سنة ١١٨٨هـ.

١٨ ق ٢٥ س ٢٤x٦٦ سم

نسخة جيدة، خطها نسخ مقروء، ناقصة الآخر.

الازهرية ٢. ٥٥٦، هدية العارفين ١ : ١٧٢

١- الاحوال الشخصية، الفقه الاسلامي

١- المؤلف ب - تاريخ النسخ.



١١١١  
١١١١  
١١١١  
١١١١

مكتبة جامعة الرياض - قسم الخطوط  
اسم الكتاب: **علم النجوم**  
المؤلف: **أبو الحسن علي بن محمد**  
تاريخ: **١١٨٠**  
عدد الصفحات: **١٨**  
رقم التسجيل: **١١٨٠**  
الاسم: **أبو الحسن علي بن محمد**



هذا العلم السري على التحريم  
وانه اعلم  
بالصواب

1957



**باب بيان حكم بعض الاولاد الحاصلين من الادعيين وغيرهم**  
 وباب في كلامه يحتمل ان يكون خبر المبتدأ محذوف وتقديره هذا باب  
 ويحتمل ان يكون مبتدأ محذوف خبره تقديره باب حكم الاولاد هذا هو  
 وهذا الثاني ارجح من الاول لان المبتدأ معقود لذاته واكثر مقصود  
 لغرض وهو ارجح من جعله مفعولا لفعل محذوف لان فيه حذف  
 ركني الاسناد واصنافه حكم الاولاد من اضافة الدال الى المدلول  
 ان اريد به الالفاظ الدالة على المعاني كما هو المصحح عند المحققين من احتمالات  
 سبعة او من اضافة الاسم الى الخاص كشجر الرزق ان اريد به المسائل وعلى كل ما  
 التقديرين فالاضافة على معنى اللام والاولاد جمع ولد فيختار وهو كونه  
 شئ ويطلق على الذكر والانثى والجموع كما في المصباح وغيره والولد بوزن بوزن الفعل  
 لغة فيه وقد يكون جمعا له كاسد واسد وجمع ولد على ولد سماعي لا يابح كما  
 صرح بذلك الاستموني وغيره وبعد يرصد في كلامه ان دفع ما يوجه كلامه  
 من انه استوفى جميع افراد الاولاد ولم يهل منها شيئا مع انه ليس كذلك كما ستره  
 لا يقال كلامه لا يعم ذلك لان الاولاد جمع قلة وهذا له بطريق الحقيقة من ثلاث  
 الى عشر لاها زاد عليها **انا نحول** جميع القلة قد يعني عن جمع الكثرة وضعا  
 او استعارة لغوية مجازا فان قلنا لم عبر المص رحمه الله بحكم الاولاد بالافراد  
 في الاول والجمع في الثاني ولم يعبر بل جمع في الاول ايضا كما عبر بذلك في الابواب  
 السابقة او بالافراد فيها لانه اخبر وموقف بمقتضوده عمل ال في الولد للمجنس  
 او لكونه يطلق على الواحد والمتعدد كما عرفت ولم اخذ حكم الاولاد عن حكم امهات  
 الاولاد مخالفا لغرض من المصنفين ولم فصل بين باب ابواب ولم ذكر هذا الباب  
 عقيب باب الاممي قلنا انما عبر بالافراد في الاول والجمع في الثاني للاشارة  
 الى ان المذكور هنا حكم واحد الولد وهي التبعية وجود او عدو خلافا لما تقدم به في  
 الابواب السابقة وللعلم بتعدد الولد بمجرد النطق بالثاني وجميعه الجمع بين  
 غير سبق اتمام خلافي المراد بخلاف ما لو افرد في انما اخذ حكم الاولاد عن حكم الامهات  
 مخالفا لغرضها لافضل ولان الام اذيل والولد فرع واما قبل استوفى هذا الفرع وسبق

في

في الوجود عليه ولان الولد تابع للام غالبا في الحكم المذكور ومن شأن التابع التفرع  
 عن المتبوع وانما فصل بينهما باب ابواب للاشارة الى انما ذكره في هذا الباب شامل  
 لما ذكره فيها لان الولد المحكوم عليه بالتبعية لا يخلو حاله اما ان يكون حرا او رقبا  
 او مبعوثا او بصيرا او غير ذلك كما ستره ومن المعلوم ان المنهج قد يحتاج  
 للمقارنة بينه وبين سيرة لم يابا مطلقا ومسايا في انه يفرع بين الدبره وولدها  
 ان لم يخرج من الثلث الاحد هما وذكر هذا الباب عقيب باب الاممي لما بين الولد  
 والاممي من المناسبة في بعض افراد الولد لانطلاق على الحرة والرقبة وعلى البالغ  
 كما يؤخذ من كلامهم وعلى غير البالغ كما هو شائع في القرب ويؤخذ من كلامهم  
 ايضا وهذا الثاني يشبه الاممي في كثير من المسائل منها انه لا يجب عليه  
 الجهاد كالاممي ومنها انه لا يبيع ولا يشر ولا يوهب مما اعتق فيه السوية  
 بالنسبة للاممي كالا حارة والمدينة والرهن كما لا يبيع ذلك من الاممي ومنها انه لا يجوز  
 كونه اما صاحب عظمى واقاضيا ولا ساعيا في الركابة ولا حارعا ولا قاسما كما لا يجوز ذلك  
 من الاممي وكذا الحكم في الولد البالغ حيث كان رقبا وان اذن له سيرة في البيع  
 والشرا فشمول ولما كان الحر اشرف من الرقبة المص به حيث قال **ولد الحر ابي**  
 ولو كانت عتيقة كما شمله كلامهم **حر** غالبا ولو كان ابوه رقبا لان الولد يتبع امه  
 في الرق والحرية **ولد المملوك** غير المستوله والدبرة والمكلمة والمعلق عتقا  
 بجمعة له حكم اولاد من فيها سباني **مملوكا** لهما **قال** ولو كان ابوه مبعوثا  
 او حرا شريفا لما مر **بقا لهما** اي الحر والمملوك وبه مرجح المص بخبر قوله غالبا  
 على اللغ والنشر المرتب بقوله **وخرج بزبادي** اي على امتن التمتع **قال** **مسائل**  
 جميع مسئلة وهي كما قال الشنسي الرضى اثبات عرقه ذاتي لموضوع وله اعتبارات  
 كثيرة منها انه مسئلة عنه وهذا الاعتبار يقال مسئلة وباعتبار انه يطلب بالدليل  
 يقال له مطلوب الي يزد ذلك **منها** اي من المسائل كما رخصنا **او وهي مالك**  
**امه** **بما تخلف** كل عام بان مرجح بذلك او اطلق بان قال او صيت لفلان مثلا ما تخلفه  
 فان لم يزل كل عام كما تخلفه لانه ما من يبيع الصوم ونقله المولى في شرح الرض  
 عن بحث ابن الرفعة واقر **فاعتقها وارثه** اي وارث مالكة الامه الذي هو المولى

غير نحو





**بعد موته** اي ولو قبل قبول الوصي له الوصية كما شمله كلامه كغيره من المصنفين  
 واقره بعد مستباحنا ان لا يرعى الوصي له لو قبل له لان عتق الوارث لها وان اقاها  
 الحرية الممنوعة لا يؤثر في اولادها حرية لا وضمانه الي بطلان الوصية وان تعلق حق الوصي  
 له بالحمل يمنع سريان العتق اليه فيجب على ملكه ان يقبله بعتق من انه ملكه  
 بالوت وح قوله ما حصل من نكاح اورنا او شبهة لا يقتضي الحرية رقيق سوا  
 اعتق الوارث قبل قبول الوصية ام بعده عملا بمقتضى الوصية وان ادعى الرق كني  
 لانه صواب انعقاده حرا ويؤثر الوارث قيمته لانه بالاعتاق فوته على الوصي له  
 اذ هداه بحبيب مع قولهم في العتق انه لو كان الحمل لغير المعتق بوصية او غيرها  
 لم يعتق بمقتضى الام حتى لو اوصى باصه لرجل او جعله احرقا اعتقها ما اكلها لم يعتق الحمل  
 كما قاله الشمس الرضائي وعلمه بموت لانه لما اتى بالملك صار كالمتقفل ويؤخذ منه  
 كما قاله شيخنا **ع** في حاشيته عليه انه لا يشترط في عدم عتق الحمل ما ذكر من  
 التصور حتى لو اوصى بمحل امته وبناتها اعتقها لم يعتق الحمل وتبقى فيه الوصية  
 لان يصدق عليه انه اتى بالملك ولعل المراد بان اواده بالملك اواده بسببه وان المعنى  
 انه اتى بالملك على تقدير تمام الوصية انتهى ومثل اعتاق الوارث للامة المذكورة  
 ما لو استولدها وعتقت موته اي فان ولدها لم يلد بعد عتقها موته رقيق كما حصل  
 قبل استيلاها وبعده من غير الوارث من نكاح اورنا او شبهة لا يقتضي الحرية اما  
 الحاصل من الوارث فهو حر كالذي صار له ام ولد ويلزمه قيمته للموحي له كما قاله  
 العلامة الحلواني ومثله كما هو ظاهر الحاصل من موطن شبهة تقتضي الحرية كان عليها  
 رجل على طعن انها زوجة الحق او امته وظاهر انه لو مات الوصي له بعد قبول الابنة  
 وعتق الوارث للامة المذكورة ان ولدها يكون رقيقا ويورث عنه كما في لامة  
 الوصي له عن افعها حيث مرجوا في هذا الموضع ثورث عنه وان كان موته قبل  
 قبول الوصية ورده لها خلفه وارثه فيها ولا يحمل للمحرر المحسوس نكاح الحرية  
 المذكورة ولو كان هو الوصي له لان عقاد اولادها ارقاوان عتقوا عليه كما قاله الملا  
 الشوبري بشرط نكاح الاسق لمساواتها في سبي جميع اولادها على الرق  
 وح يلغونها بولدها فيقال لامة لا يبيع نكاحها الا بشرط نكاح لامة وبولدها

فيقال

فيقال لنا رقيق بين حريين اما المحسوس فله نكاحها كما قاله الشمس الخطيب في  
 كثره على النهج نقلا عن الشهاب الرضائي وانظر هل يمنع على الوصي له نكاح  
 لامة عند وجود الشرط مع قدرته على نكاح الحق المذكور في ام لافيه نظر والظاهر  
 الاول ان اولاد من الحق المذكورة يعتقون عليه والشارع منشوق للعتق  
 وهذا مما يوجب ما ذكره العلامة ابن قدام من ان القدرة على نكاح امه اصله منع نكاح  
 امه غير نظرا الي عتق الاولاد على اصله وحج بقول المواق فاعتقها وارثه ما لو  
 اعتقها ما اكلها او اسقلاها وعتقت موته فان الولد الحاصل منها من نكاح اورنا  
 او شبهة لا يقتضي الحرية بعد عتق الابن رقيقا بل هو حر ان لم يولد الاثر ايجي غاليا  
 فلا يرد ما تقدم وان كلاما من الاعتاق والاستيلاء من المالك يكون رجوعا عن الوصية  
 بخلافها من الوارث كما سبق والفرق ظاهر **ومنها ما لوطن الواسي لامة** لعنه **ع**  
 زوجة الحق او امته **فعلقت منه** اي فان الولد يكون حرا نسبيا وان كان ابوه رقيقا  
 كما هو ربح يلغونه ونحوه له حريين رقيقين ويجب لسعيدها على الواسي موطنها  
 ان لم تكن راسية وثمة ولد لها وقت ولادته بان يعتد رقيقا فمبلغت قيمته  
 دفعها له لتوبة الرق عليه بلذنه ويطالب اكر بالمرء وقيمة الولد في الحال والرقيق  
 بقيمة الولد بعد عتقه وبيساع لعتقها منه مع عدم ملكه وانما تعلقت  
 بدمته لانه لا اختصار له في انعقاد الولد حرا والمهران وجب بهن خلق برتبة غير المالك  
 كسائر اكنائيل اما المكاتب فيعتق بذمته طرفة ملكه وح يطالب في الحال  
 بقيمة الولد والمهر المذكور والمعتق يطالب بقيمة الولد بغد الحرية حالا وبقد راق  
 بعد عتقه وحج بالنظر المذكور ما لوطنها مرة اجنبية فلا يكون الولد حرا بل هو رقيق  
 ما نكح الزاني اكرية في الامة المزني بها لا يؤثر حرية في ولدها لانقطاع النسب بينه  
 وبين الواسي ومن ثم لو ملك احداهما الاخر لم يعتق عليه كما هو ظاهر او طهر او طهر زوجته  
 الامة او طهرها مشتركة بينهما وبني يذرع او امه فزعم او مشتركة بينا فزعم وغيره  
 خلافا لبعضهم فلا يكون الولد حرا كما قاله الشمس الرضائي وشيخنا **ع** في حاشيته  
 بل هو رقيق وح كنودا في قولهم السابق وولد الملوكة مملوك وظاهر قول  
 الواسي ان لا فرق في الواسي المستفاد من ذلك ان يكون في العتق او الدبر وهو ظاهر

فيقال



في جميع المسائل المذكورة على طريقة المؤلف وفي الأصل هنا اثبات تتعلق بالمتن من  
ارادها فلا جرمها ومنها ما لو عجزت عمة امة نكحها بشرط في العقد وصحها النكاح في  
بان قلنا ان حذف الشرط لا يخلط مع وجود شرط نكاح الامة وهو القول الاظهر كما قاله  
الخطيب اوله نعم والله نفهم بان قلنا ان حذف الشرط يخلطه اوله عقد بعض شروط  
نكاح الامة فان ولد منها لم يعد قبل علمه بانها امة حرة وان كان الزوج عبدا لملا  
بطلت حريته حين علمها به وعن ثم لو وطئ مدها طائفا بها زوجة اخرى كانت  
الولد حرا ولو وطئ زوجة اخرى طائفا بها زوجة امة فالولد حرا ولا اثر لظنه فيما يظهر  
والرق ان اكرهه النابذة للام اقوي اذ لا يؤثر فيها شيء فيما يؤثر فيها الظن قاله الشمس  
الرملي وعلم من كلامه كثير انه لا فرق في الزوج بين ان يكون من عده نكاح الامة  
اولا وحق فتقيد معظمه بالشف الاول غير مستقيم وخبر يقبل علمه الولد الذي  
علمت به بعده ونور فيق ويعد ذلك بالموضع فان وضعه لا قل من ستة اشهر  
من وطئ بعد علمه فخر والافريق قاله الماوردي كما قاله الركني من اعتبار قدر  
زاده للوطي والموضع ويصدق في قلنه بجميعه ونحوه وارثه مقاسه فيجوز انه  
لا يعلم ان مورثه علم برقتها قاله الشمس الرملي وانظر لو انعقد الولد مع المملوك  
برقتها هل ينعقد حرا لتشاف السارق الى اكرهه ما امكن او ينعقد رقبة  
فيه نظر واستوب يستحب بعض مشايخنا الاول للمستقبل المذكور فيه لكن قضية  
التخيل السابق في انعقاد الولد حرا انه ينعقد رقبة وانظر لتشاف السارق  
للحرق مع انتفا المقتضى لها حين العلوق به فتأمل ومعلوم انه يجب  
في المذمور قضية الولد اكرهه الفصل حيا لسيد هاجر الغار ولو كان حرا له كان زوج  
امته لانه فيزمر له ابنه فيمنع كما قاله المؤلف في ثم الروض لانه فوت عليه  
انعقاده رقبة فلو اخذ من ذلك انه لو وطئها بطلت زوجة الامة التي نكحها  
قبل حده مثلا لا يبرأه شيئا لعدم التخيوت لانه انعقد رقبة ثم عتق في حده  
وبذلك صرح في الانوار وانظر لو ادعى الابن انه وطئها بطلت ايجاز زوجة الامة  
حق لا تخرجه قضية الولد وادعى الابن انه وطئها لا يحد الظن حتى تخرجه وقضية  
الولد فهل المصدق الابن لان الاصل براءة الزمة والاب نظر الى حريته فيه نظر

والظاهر

والظاهر اخذ ما تقدم ان الابن يصدق بجميعه لان الظن المذكور لا يعلل الاصل  
او يتعلق بمسئلة العذر وكلام طويل ذكرت بعضه في الاصل ومنها ما لو نكح امة  
بشرط ان اولادها الحاء ثلث من احرار فانه يصح الشرط وما حدث له منها فهو حركما  
قاله الشمس الخطيب تتبع الفهر وافتي به المؤلف واعتمده الخطيب ابي لكن الذي  
اعتمده الشمس الرملي كواله واعتمده شيخنا **عش** في حاشيته والنور الزمان وب  
في حاشيته والعلامة ابن قاسم ان الشرط يلغوا وتنقذ الاولاد ارقا ان الشرط  
وقع قبل وجود الولد وسببه وان اكرهه لا توجد في المستقبل الابن الغليظ  
وليس الشرط منه نعم ان ظن الوافي تأثير لم يعد انعقادهم احرارا كما في نظائره  
وتكرره يجهل لما لكما كما افترى بذلك الرملي وعلم ما نقرر ان السرد لو علق حريتهم  
ب اولادها كان قال زوجته اسبق فان انت منك بولد فهو حرا وكما ولدت ولدا فهو  
حرا وبشرط ان كل ولد تلمه يكون حرا مع التعليل وافاد حريتهم ب اولادها وهو  
اتفاق ويؤخذ من ذلك ان الولد ينعقد رقبة لا ينعقد بالولادة وهو كذلك  
كما صرح به الزيامي وبغيره ويرتب على ذلك انه لا يكون كمنوا حرة اصلية وانما اذا  
جني على الام فالعت جنينا والعت فعت عمة امة لا فعت حرة رقبة ويكون  
لسرد الامة لانه انعقد رقبة في ملكه وعلم ما نقرر ايضا ان اكرهه نكح الاب بشرط  
نكاح الامة ويجب عليه تقديمها على امة امة تعلق حرة اولادها على اولادها  
كما صرح بذلك الشهاب العليوي في حاشيته على الخطيب وصحها ما لو وطئ  
مسلم حرة بشبهة منه فحملت بغير سبب وهي حامل او بعد الوضع  
فلا يشجعها الولد في الرق حيث ثبت انه من وطئ مسلم بشبهة لانه مسلم  
شعلا به ولا يقتل قولها بانه من مسلم بل لانه من بيته كما هو واقع والظاهر  
انه اذا استلمه المسلم لم يلحقه الولد ان كان صغيرا او صغيرا لتعلق حق الفهر  
فان كان كبيرا عا فلا يلحقه ان صدقه فباس ما صرح به المؤلف في شرح الروض  
كثيره من ان الشخص لو استلم عبد غيره او عتقه لم يلحقه ان كان صغيرا  
او صغورا بحافضة على حق الولد للسيد والابان كان كبيرا عا فلا يلحقه ان صدقه  
ومع ذلك لم تنسح حرة السيد بل هو باق على رقة عدم التنافي بين النسب





والرق ان النسب لا يستلزم الحرية وهي لم تثبت وصيها ما لو وحي الاصل امة  
فرقة فملت منه وانت بولد فانه يكون حرا وان كان كل منهما مبعوثا او مكاتبهما مخرج  
بل لا ابن القوي او كان الاصل قنا كما نقله الشيخان عن الفقهاء واقره واعنده  
الشمس الرضوي والعلامة ابن قاسم وعنده بقوله لان وحي الوالد يكون شبهة  
وولد الشبهة حرة ولا يثبت الاستيلاء حيث لم يكن الاصل كامل الحرية وان  
الفرع كاملها فان كان الاصل كامل الحرية ووطى امة فرقة ولو سمعت فملت منه  
وانت بولد صارت مستولنة له وان كان صغيرا او كافرا وهي مسئلة او مكاتبة  
لو تزوجت وهذا محل حيث لم تكن امة الفرع مستولنة له والام ضر مستولنة  
للاصل وان كان مسلما والفرع ذميا ومستولنة ذميا كما قاله الشرح  
ومعلوم انه حر في الحمل ووطى امة فرقة ان وطىها مختارا اعلمنا بالتحريم  
ولا حد عليه وان كان موسرا او وطىها في دبرها او كانت موطوعة فرقة او مستولنة  
او بنت الاصل او امة بان ملكها ونحوه المبعوض وكذا الاصل عليه وان كان رقنقا  
كما قاله العلامة ابن قاسم وان كان تغليظهم لانها كرقاصرا عن قاعدة ذلك وحي  
بل امة التحريم لا يتكافى محرما لمحد فيه ولا كفاؤه وهنا ما يكثر ذكرها  
في الاصل وصيها ما لو وصي مالك امة ما تجله وقبل الوصي له الوصية  
فان ولدها يكون مملوكا لكن الوصي له لا يملك امة الذي هو الوارث  
**فليس** قاله كلام المص سكونه عن حكم ولد المبعوض وحكمه امة مبعوض  
على الراجح كما اعتمد الشمس الرضوي في شرحه ويكن ادخاله في قوله وولد الحق  
حر بان يقال وولد الحرية كلا او بعضا حر كما هو وما نقرر علم ان قول  
حر من جميعه ضعيف بل هو كما هو في سائر الاحكام وحي لو كان انثى وارادت  
النكاح زوجها من زوج امة من مالك بعضها مع فريستها ان كان ولا يقع  
معتق بعضها والابن السلطان وان كان ذكر واراد النكاح توقفت المسئلة  
صححة نكاحه على اذن مالك بعضه ولو في نوبة نفسه ومن الادكام ما لو ملك  
مالا يبعثه واقرن من السيد ورهن عنه فمبيحة الرقيق فانه يبيع  
كما قاله الروياني قال الهادي وهذه من المسائل المعالية لانه يقال فيها بعض

لا يملك

لا يملك ما لا التصق عتق نصيبه الا باذن المبعوض لان هذا التصق اذا كان  
مرهونا عنده لم يتمكن السيد من عتقه اذا كان مفسرا لالابادته وسياتي ان يوضح  
وقد بعض الرقيق على بعضه الحر كما قاله الشمس الرضوي وغيره ولما كان ولد  
ام الولد يشبه ولد امة في بعض المسائل ويشبه ولد المملوك في بعضها ايضا  
افره عنه لذلك حقي ذكره هنا بقوله **ولد ام الولد الحادث** من غير السيد بان  
حدث من نكاح لا عزور فرقة او شبهة الحرية بان وطىها بغير فرقة سيدها  
على ان يشار وجهه الرقيقة او من زنا ولو كان الزاني منها ملكا بعد ايلادها  
النافذ **يشبهها في العتق كما مر** اعني في كلام المولف في باب امهات المولود  
**فيعتق** من راس المال بعد موت السيد وان ماتت امة في حياة وهذا  
احد الواضع التذيول فيها حكم النوع ويتحقق حكم التابع كما في متاج الماشية  
مطلق المكاتبه ان اماتت قبل العتق لا يعتق ولدها لجلان الكتابة وعلم من  
كلام المص ان سيد المستولنة لو نجز عتقها في حياته لم يشبهها ولدها في العتق  
النجز بخلاف المكاتبه اذا نجز السيد عتقها فان ولدها يشبهها في العتق  
وسيأتي الفرق بين ذلك وعلم من كلام المص ايضا ان الولد المذكور لو عتق قبل  
السيد لم يعتق وانظر لولا انهما او شك في العتق والسبق والظاهر ان هذا  
مما قاله **م** في المستولنة ان يقال بالعتق في الاولى دون الثانية للشك  
في سبب الحرية والاصل دوام الرق وانظر ما فائدة الحكم بعتق الولد في الاولى  
وما يترتب عليه اذ الرق ينقطع بالموت كما هو جوابه الا ان يقال فائدة تظهر  
في الكل في التقاليف فامل اما الولد الحادث من السيد بعد ايلادها المذكور  
فلا يشبهها لان عقاده حرا كولد الذي صارت به ام ولد وكذا لا يشبهها  
ولدها الحادث بعد ايلادها الحادث من شبهة لا تقتضي الحرية اذا كان  
من فرقة سيدها بان وطىها على ظن ان يشار وجهه الرقيقة لانه يعتق على حده  
له قوله في ملكه ولا يبرم النوع قيمته لان عقاده رقنقا وكذا لا يشبهها ولدها  
الحادث من نكاح لا عزور فرقة او شبهة لا يقتضي حرة او من زنا قبل ايلادها  
بالكيفية وشبه قبل ثبوت حق الحرية للام ومن ثم لم يعتق موت السيد لان

من نكاح عزوه بغيره او شبهة  
تقتضي حرة وكذا لا يشبهها  
ولدها



تكون امة مكاتبة قبل الميلاد وتاتي به في الكتابة فانه يفتق موت السيد اذا وجد  
 الاستيلاء لتبعيته لها في الكتابة والتشبيه على ذلك من الغاييس كما قاله  
 السوربي في حقه على البهجة وخرج بالشافذ الابلاد غير النافذ كان اولد  
 الراهن المعسر امته الموهنة عند غيرهم بغير اذنه او اولد المالك المعسر  
 امته الكائنة على غيرهم التي تعلق برقبتهما مال فلا يخلق القول في تبعيته  
 الولد لها بل يقال ان اتت به من نكاح لا غرور فيه جريئة او شجاعة لا تقضيها  
 او من ابيها بغيرها ثم ملكها المستولد مع ولدها احداث عند المتري لم يلبسها  
 بل ينسب لها حكم الاستيلاء دون ولدها فتفتق موت السيد دون  
 الولد على الاصح لانه ولد قبل الحكم باستيلائها وكدرته في ملكه غير وان  
 اتت به ما ذكر قبل بغيرها ينسب في الدين لم يجز مع الولد لتبوت التبعية  
 له نظر كدروته في ملكه حال الحكم بثبوت الاستيلاء لانه بالنسبة للشو  
 وان حق المورثين والمجبي علمه مثلاً لا تعلق له به فيفتق موت السيد  
 وان ينسب امه للصروف ولو ادعت المستولدة ان هذا الولد حدث بعد  
 الاستيلاء او بعد موت السيد فهو مرد وانكر السيد او وارثه ذلك وقال  
 بل حدث قبل الاستيلاء فهو حق صدق بهيمة وان فكل ردت عليها  
 فان نكحت قبل الولد فن اول بل علف اذ بلغ وجهان وتسمع دعواها  
 لو لم يحدس به وخرج يقول المم ولدا ام الولد ولد الولد فلا يخلق القول  
 في تبعيته لها بل يتبعها ان كان من اولادها الاناث والا فلا فان الولد ينسب  
 امه رقا وحرية واذا اردت المزمع على ذلك فعليه بالاصل تطهر بما تريد  
**وولد الامه المعلق عنقها بصفة** كقول مالكها ان دخلت الدار فالت  
 حرة واشتار المولى بموله **ولو مدبرة** اي ان كلام المتن شامل للمدبرة بناء على  
 ان التدبير يتعلق عنق بصفة وهو الرابع في المذهب وصورة كون الامه  
 مدبرة ان يقول لها سيدها ان مت فانت حرة او اعتقتك او حررتك  
 بعد موت او بدرك او انت مدبرة مثلاً **لا يتبعها الا ان قلت حاملا به**  
**عند** التعلق في صورته **والمعد** اي عقد التدبير في صورته ولم يستثن

فيها

فيها **او** لم تكن حاملا به عند ما ذكر بل كانت حاملا به **عند وجود الصفة** التي  
 امرها موت السيد في المدبرة **فيتبعها** ان لم يبطل قبل انفصاله تعلقها او تدبيرها  
 بغير موتها وح يصير ولد المعلق عنقها ان لم يبطل قبل انفصاله تعلقها او تدبيرها  
 بغير موتها وح يصير ولد المعلق عنقها بصفة معلقا عنه بالصفة التي  
 علق عنقها بها ان كانت حاملا به عند عقد التدبير فيمتق في هاتين الصورتين  
 بوجود الصفة التي منها موت السيد في المدبرة وان ماتت امه في حياة هو  
 السيد او زال ملكه عنها ويمتق بها لامه ان كانت حاملا به عند وجود الصفة  
 منها وان كانت حاملا بعد ما كما عرفت وعلم من كلامه انها لو حلت به بعد التعلق  
 او التدبير ووضعته قبل وجود الصفة لا يتبعها وهو ذلك واعلم ان تبعيته  
 اكمل الموجود عند التعلق او التدبير لانه للميت بالسراية بل يتناول  
 اللفظ كما ذكره في الروضة وخرج بقولي ولم يستثنه فيها ما اذا استثنى  
 فلا يتبعها ان ولدته قبل وجود الصفة التي منها موت السيد في المدبرة لصحة  
 استثنائها والاشهرها وبطل الاستثنا لان كره لاند الا راوي بقولي ايضا  
 ان لم يبطل قبل انفصاله تعلقها او تدبيرها بغير موتها ما اذا بطل ما ذكر قبل  
 انفصاله بغير موتها بان يبطل ببيها او هبتها مثلاً فلا يتبع حكم التبعية  
 في حقه بل يبطل بتعلق عنه او تدبيره تعالىها بخلاف ما اذا بطل ما ذكر  
 بعد الانفصال او قبل لكان يبطل بموتها وانفصل بعده فلا يبطل بتدبيره  
 او بتعلق عنه كما علم مما تقرر وح يفتق موت السيد في صورة التدبير  
 وبوجود الصفة في مسألة التعليق حيث كان التعليق بصفة من غيره  
 حوائث من السيد او من غيره فان كان التعليق بصفة من امه ومات  
 قبل وجودها لم يمتق لغوات الصفة بموتها هذا ما قاله المولى  
 في شرحي البهجة والروضة فان قلت هل لا تتبع ولد المدبرة اياها  
 وان حدث بعد التدبير وانفصل قبل موت السيد كما في ولد المستولدة  
 فان المدبرة كالمستولدة في انها يفتق موت السيد قلت بغيرق بان  
 بان الاستيلاء تصرف فعلي لا يتقبل الرفق بخلاف التدبير فانه محض تعلق



قولي منصف يرفع بازالة المالك عن المدير ولو ادعت المدبرة او المعلق عتقها  
 بصحة بعد موت السيد انه دبرها او علق عتقها وهي حامل به فالمدبر  
 وادعي وارثه ان مورثه دبرها او علق عتقها وهي حامل فهو قتل كدونه بعد التذير  
 او التعلق وانفصاله قبل موت السيد او ادعت ايضا حملت به بعد التذير  
 او التعلق وولدت بعد موت السيد وهو يراد في وارثها ولدت قبل  
 او قبل التذير او التعلق فهو قتل صدق الوارث بيمينه لانها لما دعت حريته  
 نفت ان يكون لها عليه يد وان سمحت دعواها المصلحة الولد فان نكلت  
 عليها فان نكلت نزل الولد قن او لا يلجأ اذا بلغ وجهان ولو ادعت  
 المدبرة او المعلق عتقها بصحة السيد بها انه دبرها او علق عتقها بصحة  
 وهي حامل به وولدت بعد ذلك فهو تابع لها فانكر سيدها وادعيها ولدت  
 قبل التذير او التعلق او انه دبرها او علق عتقها وهي حامل فلا يثبتها  
 صدق بيمينه لان الأصل عدم التذير او التعلق وله رفع اليدين بازالة  
 ملكه عنه وعلم من كلام المصنف ان ولد بنت المدبرة او المعلق عتقها  
 بصحة لا يثبت امواله في العتق الحاصل لها شيئا منها كدونه بعد التذير  
 او التعلق وانفصاله قبل وجود الصفة التي منها موت السيد في المدبرة  
 ولو وجدت الصفة وهي حامل به يثبتها في العتق فيما يظهر لان الحق كالتدبير  
 ومعلوم ان المدبرة تعتق بموت السيد من ثلث المال بعد الدين والمعلق  
 عتقها بصفة كالدبرة في كون عتقها محسوبا من ثلث المال بعد الدين  
 لكن محله اذا قدمت الصفة برض موت السيد او وجدت فيهما اختيارها  
 بخلاف ما لو وجدت فيه اختيارا خيرا فان عتقها الحاصل بوجود الصفة  
 يحسب من راس المال اعتبارا بوقت التعلق لانه لم يكن منها بالمال  
 حق الورثة ولو لم يعرف الثلث الا بالمدبرة او ولدها اقرع في الأصح وانما  
 نوع التعلق عليها لئلا يخرج القصة للولد فيعتق ويرق الأصل نقله  
 العلامة الشوكراني عن السيوطي اوقع ولما كانت عبارة أصل الكتاب  
 قاصرة عما تنظم عبارة المؤلف قال **تعتبر بمدركه** **عبر به** **ع**

ولد

**بولد المكاتبه** **كادته** اي الغفلة وقاله العلامة الشوكراني **ويظهر بعد الكتاب**  
**يتمها** ان كان رقيقا سوا كان حرا بعد الكتاب او حملت به بعد ما وما  
 فردة عن المولود كلفه بالتفسير السابق للولد الموجود عند الكتابة  
 واذا دعت بعد ما هو الموقوف فتعتبر بيمينهم الحكم بالحادث فقطح ود  
 قاله المؤلف في شرح الروض **رفا** اي في الرق ان هجرت نفسها او ماتت  
 قبل العتق **وعتقا** اي في العتق **بالكتاب** اي بسببها قاله بسببها كما قاله  
 الشهاب القليوبجي ويحتمل ان تكون بمعنى عن لا يات في محضاها وعليه  
 يكون التحدير يثبتها من العتق عن الكتابه اي بان تعلق بآداء النجوم او بالبراءة  
 منها او بالاعتاق كما قاله المصنف في شرح الروض **كولد المستولنة** اي فانه  
 يثبتها في العتق الحاصل لها بالاسيلاذ وبهذا يعلم انه لا يرد ما تقدم  
 من ان ولد المستولنة يعتق بموت السيد وان ماتت له في الرق  
 بخلاف ولد المكاتبه وان ولدها يثبتها في العتق المخير بخلاف ولد المستولنة  
 ومثله ولد المدبرة والفرق كما قاله القاضي رحمه الله تعالى ان امتاق المكاتبه  
 جامد بجهة الاستحقاق فاما اعتاق تارة بالاد او تارة بالبراءة واعتاقها  
 يحصل به البراءة واعتاق المستولنة ومثله المدبرة اما استحقاق الموت  
 ولا يخفى عليك انما تقر في ولد المكاتبه كتابة صحيحة فاما ولد المكاتبه  
 كتابة قاسية ففيه طريقان المذهب انه يثبتها كالكسب قاله المؤلف  
 في شرح الروض ومعلوم ان المكاتبه كتابة قاسية لا تعتق بغير ادائها النجوم  
 كبرامتها وادائها غيرها عنها مستعرا وذلك لا يشتمل الكتابة القاسية  
 في التعلق والحكم فيها بالعتق اما هو حكم التعلق وهو لا يكون الا بالاد  
 وخرج بقوله الحادث بعد الكتابة الحادث قبلها فلا يثبتها في الكتابة  
 بل هو باق على ملك السيد فان شرط ادخله فيها فسدت لكن يثبت التعلق  
 فيعتق معها بالاد منها النجوم لوجود الصفة قاله المؤلف في شرح الروض  
 وانما حكم الولد الفارغ علقه للكتابة هل هو موجود قبلها فلا يثبتها  
 او لو كالحادث بعد ما فثبتها تلبية للمرة في المستقبل للتشوف





اليها الشارع راجعه بترتيب اسم في حاشيته على المنهج يعرف المسئلة وقال  
 فيها قال القاضي في المقارن هو ملك للسيد ولا يتبع لانه كولد ساعة وولد  
 لا يبع العقد معه وقال الهجري يتبع ومعه في الروضة اه كلفه قلت وفي  
 التعليق المذكور ينظر ظاهر فتاواه ولور غير السيد ولادته قبل الكتابة وعكست  
 الامه واحتمل ان شهدا أحدهما رجلان او أربع نسوة فذاك وان قدمت الهينة  
 او تعارضتا خلف السيد فان لكل خلف الولد اذ بلغ قاله صاحب العباب قال  
 المولى في ثم الرود ولو كوتبت الامه بين وضع المؤمنين فالاول للسيد  
 والثاني كالأمر اه وخرج بقوله ولد المكاتبه ولد ولدها فلا يطلق القول في  
 تبعية لها بل يتبعها ان كان من اولادها الاناث والا فلا لان الولد يتبع امه  
 في الرق والحرية وهذا نظير ما تقدم في ولد المتولدة بترتيب المولى  
 في ثم الرود مرجح بالمسئلة حيث قال الراعي واولاد اولاد الكاتبة كاولاد  
 اه وخرج بقوله بالكتابة ومعتقها لولاها نفسها فانه يرفع وترفع  
 الكتابة وتعتق لا من جهةها وح لا يتبعها فانها تعتق من جهة الكتابة ويتبعها  
 ولدها كما مر لان السيد لم يأخذ منها عوضا عن العتق بخلافه في البيع قال المولى  
 في ثم الرود نقلا عن البلعيني ونصيته كما قال سم ان المستقلة لو كانت  
 مكاتبه وباعها لنفسها لا يتبعها اولادها كما مر قبل الاستيل وبعد الكتابة  
 بخلاف ما لو اعتقها وانه لو وهب المستقلة المذكورة او المكاتبه غير المستقلة  
 نفسها تبعها ولدها في العتق واقم العلامة الطبرلاوي واعتمد ايضا  
 لخدمه سائما ان ولد المكاتبه يتبعها في العتق في مسئلة البيع ايضا  
 خلافا للبلعيني وخرج انها ما لم يحررت المكاتبه نفسها او فسخت  
 الكتابة ثم اعتقها سيدها فلا يتبعها ولدها وانظر لو عجزت نفسها او رقت  
 وقتل ان الولد يتبعها رقا وعتقا بتركها ثانيا وعتقت بها هل يعتق  
 الولد المذكور تبعها ام لا لانه حادث قبل الكتابة الثانية والحادث قبلها  
 لا يتبعها فيه نكرو الذي يتبعه الثاني وبعبارة العباب توبه وهي فان  
 ماتت قبل الادارق وكذا ان رقت وان عتقت بعد ذلك انتهت بمرورها

ولدها وان قلنا ان ذلك ينفذ  
 عتاقه بخلاف ما لو اعتقها  
 او ابراهام من النجوم  
 ص ٥٥

وظاهرها

وظاهرها انه لا فرق في عتقها بعد رقبها بين ان يكون بسبب كتابة ثانية ام لا  
 واهم قول المولى يتبعها رقا وعتقا انه لا يتبعها في غير ما ذكر فلا يجوز للسيد  
 معاملته ولو قلنا بتوقف اكسابه ونحو الموضع لا نالا بخبر فيها عا جز مضاي  
 في كسب المكاتب بهي استغلا لاولئك يقتضي بطلان تصرفه معه  
 قال البلعيني ولم ار من يرضى له وهو قفد حسن واقم عليه العلامة ابو حجر  
 وغيرهم واهم ايضا انه لا شيء عليه من نجوم الكتابة وقد مر هذا مع زيادة  
 حكم اخر حيث قال **واشئى علم للسيد ان لم يوجد منه التزام بل**  
**يجوز للسيد ولواحي مكاتبته** كما جزمه الماوردي وخرج بزمه ما التزم وان  
 اذاه قبل عتق امه متق وهذا قايمة مكاتبته مرعا بعد ان كان مكاتبها حكما  
 فان عتقت امه باذنها او نحوه قبل اذابه عتق تبعها لها وسقطت عنه النجوم  
 انتهى ملخصا وانظر لو اذى بعض ما التزمه لسيدته قبل عتق امه ثم عتقت  
 وحكمها بعتق تبعها هل يرجع على سيرة باذنه له لانه انما دفعه له ليعتق  
 قبل امه بالاداق من مامر حواجه من الرجوع فيما لو دفع الكاتب شيئا لامرأة  
 ليعقد عليها ولم يحصل او يرجع لصحة قهف السيد له وملكه له بالقبض  
 المذكور وما دفع صحبه الا ينقلب فاحدا راجعه بترتيب الشيخ عبد البر  
 الاجموري عرّف المسئلة حيث قال فلواذى بعض النجوم قبل عتق امه من  
 قبل يرجع على سيرة عا اذاه له قال الرضى يرجع لستين بطلان اذابه بعتقه  
 بالتبعية وعين خلافه لصحة العتق انتهى وخرج بقوله ولد المكاتبته  
 ولد المكاتب ففيه تخصيص بيمينه في الما مل فمن اراد فليراجع ولما  
 خرج المولى من الكلام على اولاد المدين فقط شرع يتكلم على اولاد اليهايم  
 فخط فقال **وولد اليهية الاممية وولد الهدي الواجب** بالرفع  
 كما خرج المولى وكان الاول بل الصواب الواجبين بالجر كما في الاصل لانه  
 نعت للاصمية والهدي المهورين بالانصاف لا يقال هو نعت مقطوع كاه  
 قال به بعضهم لانا نقول بشرط القطع ان يكون المنصوب محبنا بدون  
 العتق والوجوب لا يعلم الا به ويمكن ان يجاب عنه ما في لغة من يلزم



المتفرع الا ان في الاحوال كلها وقوله **بالنسيان** صادق بثلاث صور وبها مخرج  
 الموقوف في شترج المنهج بالنسيان للاصحية ومثلها المسمى كما يؤخذ من  
 كلامهم الاولي وجوبها بتعيينها ابتداء بالانذار كقوله **هذه الشاة** او **هذه**  
 او جعلتها اصحية او هديا وان جعل الوجوب بذلك **الثانية** وجوبها بتعيينها  
 ابتداء بذكر كونه على ان اصحى بهن الشاة او هديها **الثالثة** وجوبها  
 بتعيينها بغير صيغة نذر عن نذر الواجب في ذمته بقوله **هذه** على اصحية  
 او هدي كان عينت هذه الشاة لنذري **ويزعم** تعيين سليمة ويزول  
 ملكه منها بعد النسيان كما في **ث** مرر وصادق ابنا تصور في مقتصر بها  
 الشهاب **القول** بوجوبها بتعيينها عن نذري في ذمته بصيغة  
 نذر ثان وقت ذبح هذا الهدي وقت **الاصحية** على الصحيح قياسا على  
 فان اخبره عنه حرره عليه ولزمه ذبحه فقط وانظر لو عدت الفوا في ايام  
 النسيان او امتنعوا من الاخذ لكثرة الحمر فلهذا رتب ذلك في تأخير عن ايام  
 النسيان او يجب ذبحها فيها ويؤخر قدما الى ان يوجد من يذبحه من الفوا  
 وفيه نظر ومقتضى اطلاعهم وجوب الذبح في ايام النسيان الثاني وهو ظاهر  
 وبقي ما لو كان ادخاله بغيره فهل يسميه ويعتق ثمنه اذا استرق على  
 التلف او لا فيه نظر والاقرب الاول قاله **ش** **ش** في حاسيته على  
**مر** وقوله **اصحية** و**هدي** خبر ان من قوله **ولو** ولد الاصحية وولد الهدي  
 على الاول والنشر المرتب ويتفرع على كون ولد الاصحية الواجبة اصحية  
 وعلى كون ولد الهدي الواجب هديا انه يمتنع على المذبحي لو الهدي اكل في ذمته  
 ولذا عبروا بالفا الدالة على الضرع فيما مر به بقوله **فليس له** **الكل** **سواي**  
 الولد المذكور سوا كان ولد الاصحية او ولد الهدي وسواء كان جلا عند النسيان  
 ام حدث بعده **بل يجب** **التصدق** **بجميعه** كما انما اعتمد المذبحي في ما  
 كتبه بتعالجها والهدي في الشرحين وغيرهما ان له اكل جميعه ولا يجب  
 التصدق بشي منه وهذا هو المذهب في المذهب وان جكاه المذبحي  
 التضييق حيث **وقيل له** **الكل** **جميعه** لانه جزء منها غير مستقل بالاصحية

فاشبه

بما شبه الدين وكان النقص قائما يجب بما يقع عليه اسم الاصحية اصاله والولد  
 ليس كذلك وهذا ما نقله في الرخصة عن ترجيح الرخصة وجزم به ابن الموي  
 في رخصه **وجري عليه الاصل** **تبعها** **واصله** **في ولد الاصحية** اي  
 ومثله ولد الهدي وعلى هذا الحكم عليه بانه اصحية او هدي من حيث وجوب  
 نعه فقط ومحل جواز اكل ولد الاصحية ان لم تمت امه بغير ذبح والاصحية  
**وجوب** **التصدق** **بجميعه** كما قال التمس الرضوي **ويستخرج** **ش** في حاسيته  
 وانظر لو دخل وقت النسيان وهي حامل وكان الحمل حادثا بعد النذر ومثل ذبح  
 حاملا في الوقت او يتعين تأخيرها الى ما بعد الولادة وان خرج الوقت ويكون  
 ذلك عند راحته بغير رابت عبارة الموقوف في ثم الرض تغيد انما تذبح حاملا  
 وهي ولو ذبح الاصحية مع ولدها او دونه لوجوبه ببطونها ميتا في الوقت  
 والتصدق بقدر الواجب من الامر وانما الولد كله جاز ان ذبحه فتصله ولما فرغ  
 هذا الكلام على اولاد الام عيين على حدتهم ومن اولاد البهائم كذلك شترج يتكلم  
 على اولاد بعض الحيوانات المتأصل للادبي وغيره فقال **وجعل البهيمة**  
 المملوكة لما لكها **ادعية** كانت او غير **بشبهها** في البيع عند الاطلاق  
 عن ذكره معها ثونا وثغيا وحبيثا **بموجب** **بشبهها** لا استقلال  
**ويقال** **جزء من الثمن** **لا** اي **الحمل معلوم** اي يعطى حكم المعلوم وان  
 الشارع اوجب الكوامل في الدية فلهذا بيع جنس الولد الى سبعة الثمن  
 ولو تلف قبل القبض سقط قسطه من الثمن وليس للشرقة بهم قبل قبضه  
 قاله المشهور الرضوي في ذواتي ثم الرض واذا تلف وهو حامل **بممنه**  
 متلفه بانقص من قيمته امه بغير ان كان رقيقا منته بمشرفيتها وانظر هل  
 اكمل المذكور مبيع حصة او سببا او تخلفا فاية ذلك في الخلاف والتايق  
 والطاوع ان البيع ينفسخ في اكمل المذكور وان تلف بعد انفصال قبل القبض  
 ويسقط قسطه من الثمن وتستمر الحصة في امه ويتخير المشتري فيها  
 بين المبيع والباقي وانفسخ فذاك وان انازفها لصحة من الثمن بلغتهار  
 فيمنها وثمنه ولدها التالف فقياسا على ما مر من ان فيها لو طبع نحو هذا



قبل القبض فتأمل ونخرج بقولي المملوك اكرا كاملا من وطى شبهة فلا يصح بيعه  
وهي حامل به وان بيعت لانه لا يدخل في البيع فكأنه استثنى وتقول لما كان  
المملوك اغير ما كان يبيع ومسيمة فلا يصح بيعها وهي حامل به وان بيعت لما كان  
كما قاله المؤلف في شرح الروض لما سبق ولو وكل مالك الحمل مالك الامر  
فباعها دفعة لا يصح لانه لا يملك العقد بنفسه فلا يصح منه التوكيد  
فيه وانظر لو كانت حامل من مملوك ككلب او خنزير هل يدع بيعها  
وهي حامل به ويكون الحمل منزلة الخامسة التي في ذواتها ولا لانه غير مملوك  
للبائع فلا يدخل في البيع فيه نظروا ويؤخذ من تعيينه الحمل بالمملوك  
للبائع عدم الصحة فراجعته بترتيب العلامة ابن حجر صرح بعدم الصحة  
وعلمه شيخنا **ع** في حاشيته على **مر** بقوله لانه لا يقابل بال فلو كان  
مرفقا واعتمد الترتيب الرضائي الصانع فيه اه كذا بهما متفق جميعا  
اقول وهو ظاهر ويوافق افتقار التمسك في البطالان على ما لو كان الحمل حرا  
اورقها لغير مالك الامر وقد يوجه ما اقتضاه كلام التمسك تعالى والدع  
من الصحة بان يأتي في تفرقة الصفقة من انه متى كان الحرام غير مقصود  
كالدم كان البيع في الكلال صحيحا بجميع التمسك ويلغوا ذلك لتزله منزلة  
العدم حيث لم يكن مقصودا اه كلامه قلت وقد يتوقف في كون الحمل  
غير مقصود اذا كان كلبا فتأمل ونرجع بتحديد المطلاق المذكور ما لو قال  
بعثتها وحملا او حملا لم يجمع حملا او بعثتها الا حملا فلا يصح بيع  
في الصور المذكورة اما في الاخيرة فلان الحمل لا يجوز افراذه بالمقدور فلا يصح  
كالمعنا الحيوان واما في غيرها فليجعله الحمل المجهول مبيعا وهذا  
بخلاف ما لو قال لامته اكامل المملوك اه اعتقك وملك او اعتقك  
دون حمل فانه صحيح ويعتقان وانما لم يذكر الحمل او استثنى وكما في  
البيع لقوة العقد بدليل انه لو استثنى فصفوا في البيع بطل ولو  
استثناه في المثل لم يطل فان قلت قول الم والمحمل البيعة  
الي اخره مشكل لان الكلام في حكم الاولاد والحمل قبل انفصاله ليس يسمى

ولدا

ولد اكرا ذكره الشيخان قلت مراده بالولد ما يسمى ولد اولوبا اعتبار المال فيه فلا  
في ذلك الحمل فتأمل **و** **ولاد المرهونة** احداث بعد الرهن لا يتبعها فلا يكون  
لهنا كاهه سواء كانت ادمية او غيرها ومثل ذلك يقال في بقية الصور السابقة  
وانما ترك المؤلف التصرح بذلك هنا لتفاديه بما تقدم ويتعذر بيعها  
قبل وضعه في الحال المذكور لكن عمله ان يعلق به حق ثالث بوصية او حجر  
فليس او موت او تعلق الدين برقته امه دونه كالمباينة والمعارضة للرهن  
او نحوها لان استثنائه مستقذر وتوزيع الثمن على الام والحمل كذلك لان يعلق  
به او يفتي من ذلك الزم الرهن بالبيع او توفية الدين فان امتنع من الوفا  
من بينة اخري اخبر الحاكم على بيعها ان لم يكن له مال سواها ثم بعد البيع ان  
يتساوى الثمن والدين فذاك وان فضل على الثمن شي اخذه المالك وان نقص  
الولب بالباقي ونخرج بقولي احداث بعد الرهن الموجود عنه بان كانت حاملا  
به وقت فانه يتبعها ويخرج من رهن كاهه وتباع وهي حامل به وان ولدته بيع  
معها في الاظهر اه لم يخاص من ثم مر وظاهر ان الرهن لو وطى امه المرهونة  
عند المرتحن بغير اذنه وانت بوله كان حرا وصارت امه ولدان كان هو مرفقا  
كان مفسورا لم يخرام ولد وولمه منها حركها قاله شيخنا **و** **ولد الامه الكائنة**  
لا يتبعها فلا يتعلق به الرهن سواء كانت حاملا عند الكناية ام حملت به  
بعدها فلا تباع حتى تضع فان لم يفرها ببيعها معا واخذ السيد حصته  
والجني عليه حصته قاله مر في شرحه واذا وجب عليها القصاص وجب  
تاخير الاستيفاء الي يومئذ وارضاها عنها والى وجود مرصعة من امرأة  
او بديهة على شرب لبنها احتياطا للولد ولو باءد المستحق وقتلوا ابن  
انفصال الولد قبل وجود ما يغييه فمات لرثته العود وله كما لو حبس  
رجلا ببيت ومعه الطعام مئتي مائة ولو ادعت جانيته جلا صدقت  
بلايين لان الحق لغيرها وهو كمين وانظر لو لم يوجد الزانية حصته هل  
ينقص من الكائنة ويؤخر الزانية نظرا لكون القتل استد من الزنا او قد جهر  
الزانية وتؤخر اقامة نظرا لتوقع المصون من مستحق قصاصها الظاهر الثاني



لتنفق الشارح الى المعقولة شيئا من عند الحق وهو الظاهر ان رجونا المعقول  
والا الوجه ما قاله العلامة ابن حجر من تقديم الكاينة نظرا لحق الادبي الخدم ومن  
ثم اخرج غيرهما ان وجدوا متنع من الرضخ فليست امل قاله العلامة الشوري ولا يفي  
عليه ان كلام المؤلف شامل للمهم الكاينة فلا يتبعها ولدها وان كان حملها عند  
الكاينة وح فلا يتعلق به الارش والناقيدت كلامه بالامنة لان الاحكام المذكورة هنا  
وفي الاصل لا يتأتى الا فيها وفي ولدها وخارج بقوله الكاينة الصالبة فيتبعها حملها  
وتدفع وتحمي حامل وان اذها دفع الى موتها وموت كقوله سم على ابن حجر فان قلت  
تقدم ان الكاينة لا تقتل ما دامت حاملا فالرق بينها وبين الصالبة قلت  
يفرق بينهما بان الصالبة متلصقة بالمعصية وقت د فها المودي لو تها وموتها  
ولا كذلك الكاينة فتأمل **ولو ولد الوج** لا يتبعها فلا يكون مستاجرا كانه وح فلا يفي  
للمستاجر ان ينتفع به بركوب او نحوه سواء كان حاملا عند الاجارة ام حملت به  
بعدها **ولو ولد المارة** لا يتبعها فلا يكون معارا كانه وح فلا يجوز للمستجير ان  
ينتفع به سواء كان حاملا عند الاجارة ام حملت به بعدها **ولو ولد الامه واليهيم**  
**المودي بها او بمنفعة** **واكال اذا قد حملت** **بم** **الصورة** **في مورثها**  
الوصية بها او بمنفعة **بين** اي بعد عقد الوصية **وقبل موت** الشخص  
**المودي** لا يتبعها **سواء ولدته قبل الموت للمودي او بعد** **لحق المودي** ولورثته  
لان لم يكن عند الوصية ليندرج فيها واذا حدث في وقت ملك المودي له **ولد**  
**المودي** **تحت** **فها** لا يتبعها وان كان حاملا عند الوصية او حملت به بعد موت  
المودي كما متعلم كلامه واقع الشهاب القليوبي وغيره وبه ان ما قاله  
العلامة الشوري من تبعيته لها فها لو كانت حاملا به **بم** **الوصية**  
او حملت به بعد موت المودي غير واضح **ولو ولد الوهوب** **تحت** **بم**  
**الابن** **ولدته قبل القبض** **فها** بل هو الواجب بحديثه على ملكه وعائنه  
علم ان قوله **لا يتبعها** **انما** **انها** **راجع** **للمورث** **الثمانية** **وانما** **لا يتبع** **الولد**  
**امه** **فها** **مما** **من** **وصف** **ارعد** **والكاينة** **والاجارة** **والاعانة** **والوصية**  
**والهبة** **لصنف** **اي** **ما** **قام** **بها** **عن** **الاستبجاع** **بعد** **نقله** **الملك**

اما

بها اذا كانت المودي **لها** **او** **منفعة** **بها** **حامل** **به** **عن** **الوصية** **فانه** **اي**  
**الحمل** **وصية** **اي** **مودي** **به** **او** **منفعة** **من** **الطلاق** **المصدر** **في** **الحمل** **المعقول**  
النافع وهو المحتاج للصلة ويحمل الحمل على حمل الامه المودي بها باه وصية ان  
تحقق وجوبه حال الوصية ويتحقق وجوده وقت الوصية بولادة مولد قبل  
مضي اقل منة اكمل من وقت الوصية فان لم يتحقق وجوده حال الوصية فليس له  
وصية ان كانت امه ذات فراش لاحتمال حدوثه بعصا او حمل الحادث بين الوصية  
والموت باق على ملك المودي **ان** **ولدته** **قبل** **الموت** **وكذا** **ابنه** **كذلك** **على** **ملكه** **ولو**  
ما شا المودي الحمل داخل في الوصية اعتبر قيمتها خالفا من التلخيص الموت  
ولو ولدت قبل الموت اعتبر قيمتها من الثلث او غير ما دخل فيها سواء كانت  
المودي له ام لورثته ام للمودي فحبالا اعتبر قيمتها يوم الموت واذا فو منها  
فجزا من الثلث فذا ان ولو عمر الثلث عنها فقلت الوصية فيها يحتمل الثلث  
منها على نسبة واحدة بالقرعة وليس ابراهيم ان حكم الامه فيها كرو يرجع في مئة  
حمل اكله من ساير الحيوان الى اهل القبلة لانها تمتلئ قاله المؤلف في شرح الرزق  
ولا يفي عليه ان ولد المودي يستغنى بها المأكل عليه باه وصية كانه وحينئذ  
فكون منفعته للمودي له ورثته للوارث لانه جزء منها في امرها  
ولا يملك المودي له ويهزق بينه وبين ولد الموقوفة بان ملك الموقوف  
عليه لم يعارضه اقوي منه بخلافه فذا ان ابغا ملك الاصل للوارث  
المستتبع له معارضه اقوي للملك المودي له تقدم عليه وعلى مالك الرقبة  
موتة ولو عطف او كانت الوصية موبنة لانه ملكه وهو متمكن من دفع  
المرزبا عنق او غيره وله امتاقة لانه مالك لرقبته نعم اعناقته من  
الكفار دهنه وعليه فلو فعل عتق مائتا فيها يظهر كما قاله شيخنا **ع** **ش**  
ومثل ذلك اعناقته من النذر يبالغ انه يسلط به مسلط واجب الشرع  
كما قاله الماذرهما وسواء ذلك اكانت الوصية موقوفة مئة قربة ام لا  
كما تحم كذا خلافه لا ادرى ومن تبعه واذا امتنع حتى الوصية تجاها  
فتبني منافع مستحقه للمودي له لهما كالمواثق الصمد المستاجر وكذا



تبقى منافعه مستحقة للمومي لا سيما إذا كان ثبوت بعد عتقه ان كان انفي لم يلزم  
المومي له بالنافع ورفعت ثبوت عتقه فلا يثبت الوصية بالنافع له كما لو استأجر  
بأشترائه ثم عتقه فان منافعه لا تبقى له لكن لم يفتاوي شيئا ان مضافه  
تبقى للمومي له فليحرر هكذا قاله الشوري وموتته بعد عتقه في بيت  
المالك على الرابع لانه حر مفسر فان لم يكن بيت مال فبقي مياجير المسلمين  
وبينهم عليه بعد عتقه حكم الارث كما افقي به صاحب البيان وعلله  
بقوله لا استوفى منافعه على الابن بخلاف المستأجر لا يتها مملوك مضافه  
وقال السجني وغيره له حكم المزارع ورجع بعض المتأخرين وهو المعتدل لانه  
أوفق لأطلاق الآية اذ لم يحد من موانع الارث والتباعد استوفى  
النافع وقول المومي لا يلزمه الجمعه يتجمل كلام الرايين اما الاول  
فواضح وعليه لو مضى على يجب من العدد لكونه مرا أو لا مستحق  
منعته فيه نظر ولا يبعد الاول وان لم يلزمه بجنون الجمعه كق الوصي  
له كالموثر اذ ارجع عين وان الثاني فهو لا استوفى منافعه وان كان من  
ومحله ان اراد استغاله بها على قدر الظن والكرامة ولم يكن له لثمنه  
منه منها كالسود مع قنه ولا يصح كتابته لغيره عن الكسب ويؤخذ  
من ذلك عدم محذوقه لعدم منفعة ترتبه على الوقف فان الوهي له سبعة  
جميع منافعه لم تبقى منفعة للوقوف عليه وانظر هل له ان يغير نفسه  
من المومي له كالموثر ارجعه بقرائت **سم** على المراج توفى في المسئلة  
ونقل عن الزركشي انه قال لم ارفيه نقلا وانظر لو باعه نفسه بثمن  
في ذمته هل يصح لمذرتة على الثمن بالاكساب النادر مقام ارجعه  
واني لم ارفيه شيئا وذكرت في الاصل هنا مسایل كثيره مهمة فمن ارادها  
فليأخذها ولا يخفى عليه انه يؤخذ من كلام المؤلف ان اولاد الوهي لها  
منعته لانه ثلاث حالات الحالة الاولى لا يتبع امه وهي ما اذا حملت  
به بعد الوصية وقبل موت المومي الحالة الثانية يحكم عليه فيها بانه  
وصية كاهه وهي ما اذا كانت حاملا به عند الوصية وقد تقدم الكلام على

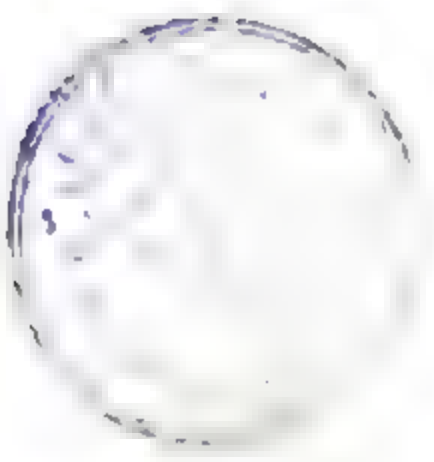
هاتين

هاتين الحالتين الحالة الثالثة ما اشار اليها بقوله **او حملت به بعد موت**  
**المومي** اي فانه يتبعها كحصول الملك فيها للقبيل اذ يقول يتبعن ملكه  
بالموت وحج فالزوايد له وان انفصلت قبل قبوله وحج حكم على الولد بالبعث  
لانه فهو كاهه في كونه صير مملوكا له في صورة الوصية بالعين وصير منفعة  
مملوكة له في صورة ما وحج يجري فيه ما تقدم من الاحكام وانظر لو كان  
اكمل خروج الروح من قبل لم ينفذ ما بعده او ما قبله فيه نظر وهو قريب الثاني  
كحصول الموقوف به قبل انتقاله للملك الوارث قاله **يخضع** في كل شيء  
ويؤخذ من كلام المؤلف ايضا ان ولد المومي له ثلاث حالات ايضا  
الحالة الاولى لا يتبع امه وهي ما اذا حملت به بعد الهبة وولدت قبل  
القبض وتقدم الكلام عليها الحالة الثانية يتبعها وهي ما اذا حملت  
به بعد الهبة وولدت بعد قبض البعض وقد اشار اليها بقوله **او ولدته**  
**الموهوبة بعد القبض** المعتبر والحال انما قد حملت به بعد عقد الهبة  
**فان يتبعها كحصول الملك فيها للقبيل حينئذ** اي حين اذ قبض  
الموهوبة وقت كونها حاملا به اذ الهبة لا يملك الا بالقبض وظاهر كلامه  
ان قوله فانه يتبعها كحصول الملك فيها للقبيل يحرج لرجوع كل من قوله او  
حملت به بعد موت المومي او ولدته الموهوبة وفيه بحث فتأمل  
الحالة الثالثة ما اشار اليها بقوله **ان كانت الموهوبة حاملا به عند**  
**الهبة** وهو ان يحمل هبة اي موهوب من اطلاق المصدر على اسم الموهوب  
ولما كان ذكر حكم ولد المومي بمنعته من زيادة الموقوف على التمتع به  
عليه بقوله **وذكر حكم ولد ولد المومي بمنعته من زيادته** ولما كانت  
عبارة الاصطلاح في الكتاب في المومي هاتين خلاف المراد قال المص رحمه  
الله تعالى **ولعمري بما ذكر في المومي بها اولي مما عبر به** فيها  
**فان لا** في خبر لمجد امد وفي تقدير هذه فائدة ولا يصح ان تكون  
مجردا والمترجم وقد تغيبه فائدة هذه موضعها لعدم المسوغ للابتداء  
بها لا يترك لا يقال الوصف المقدر بنحو قوله **حسنة مثلا** لان اذن من



جملة السبغات الوصفية وهو ان يكون ما كور الخورجل من الكلام عندنا او مقيد  
 كقولنا **مردا** اناب على احسانا قولنا وفيه انما نقول ان في الكلام من قرينة تشير  
 بالوصف القدر وفي منتخبة عننا قائل وهي لغة ما استفيد من علم او حال  
 كما في الفاسوس واجمع فوايد يورث فواعل واصطلاحا ما يكون الشيء احسن حالا  
 منه بغيره وح **فالكاتب** باستحالة على الحكم المذكور احسن من نفسه بغير الاستحالة  
 المذكور ومن اراد المزد على ذلك فعليه بالاعمال والتعقيل ان الشخص لو ذهب  
 شيئا وبقية قضا معتبرا او ان في قبضه من جهة المنة وقبض عن عالم يرجع فيه  
 ان لم يكن اصلا للمنتجب فان كان اصلا جاز له ان يرجع في الحيوان الموهوب  
 دون ولده على التفصيل الاتي وقد استل المولى ذلك بقوله **لوررجع الاب**  
**في البريعة او المنة الموهوبة** وعمراده بالاب المصل وان عاذا ذكر كان او ان  
 من جهة الاب او الام ولو عبرة له هناكما عبر به في باب المنة كان الوجه  
**ليرجع في الولد الذي حملت به بعد المنة** وقبل القبض ولكن **ولدت** بعد  
 وكافي الولد الذي حملت به **بعد** المنة **والقبض** كدونه على ملك الفرع ولكونه  
 من الزوائد المنفصلة حكما وعمما تقرر ان الاصل يجوز له الرجوع في الاصل  
 وخصها بالحمل الحادث ولا يجب عليه الصبر الي وخصها وهو مع الوجهين  
 اما لو حملت به بعد المنة وولدت قبل القبض فلا تعلق للفرع به بل هو مملوك  
 للاصل وان لم يرجع في امه لما تقدم من انه لا يتبعها في الحالة المذكورة وكذا  
 لا تعلق للفرع احنا فيما لو حملت به بعد المنة ورجع فيها قبل القبض والولادة  
 بل هو مملوك للاصل كما ان المنة لا تملك الاب بالقبض ولم يوجد وبهذا افارق  
 ما في جوابه من ان المبيعة لو حملت بعد ابيع وقبل القبض ثم اطلع  
 المتري على عيب فيها ففسخ البيع فان الحمل يكون له وان انفصل بعد  
 الفسخ كدونه على ملكه لانه ملك امه بالقبض وانظر لوجهها وهي حايلا  
 ثم حملت به بعد المنة واقبضها وهي حامل بد ثم رجع فيها قبل ولادتها اصل  
 يتبعها حمل في الرجوع كدونه على ملكه الاصل فهو حمل مقارن للمنية او لا  
 يتبعها حملها في الرجوع كدونه على ملكه الاصل فهو حمل مقارن للمنية

او لا يتبعها في الرجوع فيه نظر والظاهر انه لا يتبعها في الرجوع للتعلق المذكور  
 لكن فترى من كلام الشهاب القليوبي على الكتاب انه لا يتبعها في الرجوع لان  
 من الزوائد المنفصلة فرسعة وتامله وانظر اليه لو حملت به بعد المنة وولدت  
 مع القبض هل يملك الفرع ويخرج على اصل الرجوع فيه كما لو وولدت بعد القبض  
 ام لا وجه وحرره فاني لم اربيه شيئا وخرج بقوله حملت به بعد المنة لو كانت  
 حاملا به عند حاقلة الرجوع فيه وان ولدت بعد القبض لما مر من انه منة  
 وانظر لوالدي الاصل بعد القبض وجوده عند المنة متى يرجع فيه والفرع  
 عدوت على ملكه حتى لا يرجع فيه في المصدق منها فيه نظر والظاهر ان  
 الفرع لانه واضح اليه ولانا الاصل في كل حادثة تقديره باز من راجعه  
 وانظر لو حصل سلك منها في الحالة المذكورة فهل يكون الولد المذكور للفرع للتعلق  
 المذكور ام لا راجع ذلك وحرره فاني لم اربيه شيئا وانظر لو اراد الاصل الرجوع في الولد  
 الذي كانت حاملا به عند المنة قبل تميزه دون امه او بالعكس هل له ذلك او لا  
 كرامة التفريق المرفي عنه ولتكن من الرجوع فيها منه نظر ويؤخذ من قول سمر  
 على منيج نقلا عن هر حنيفة لم يحصل له حصة الا بالتفريق كرجوع الواهب حيا لانه  
 لو منع من الرجوع لم يحصل له شيء او عدم الجواز لما تقرر ويبيح ما صرح به العلامة  
 الشراطيني من انه لو وهبها مع الايجور له الرجوع في احد ما دون الآخر لعدم  
 تاني العلة فيه ولتكن من الرجوع فيها واما لو وهب الام وهي حامل ثم حملت  
 وولدت بعد القبض ملكه الرجوع في الام لانها لم تنجبها من الرجوع في هذه لم يحصل  
 له شيء اذ لا تعلق له بالولد فان قلنت لوارث شخص امه ثم حملت  
 وولدت عند المقرض او النقط لقطعة وعرفها وتلكها ثم حملت وولدت  
 امتنع على المقرض ومالك النقط الرجوع في الام قبل تميز ولدها فاما ان كان  
 حيا لذلك قلنت يفرق بينهما بان الحق في الرضا والنقطه ثابتة له  
 واذا انقضى الرجوع في امين رجع في غيرها بخلافه فانها لو منعت الاصل  
 من الرجوع لم يرجع بشي ويؤخذ بانها لو وهب الام دون الولد قبل تميز  
 او عكسه لم يرجع عن التسليم شرعا بالبيع من التوفيق ومثل ذلك لو وهب





الامر مع بعض الولد لما فيه من التعريق في بعض الارملة او وهب الولد مع  
بعض الام او وهب بعض احدها وحده او مع بعض الآخر حيث لم يتسلا البعض  
فان تساوي الاصل قاله مرة شرحه على الراجح كنه في البيع قلت والهيئة  
كالبيع من غير فرق لا يفرق ويؤخذ من جعل الهيئة كالبيع محبة هبة احد  
لن يمتنع عليه وهو كذلك كما قاله بعض مشايخنا وانظر الوهب الام وولدها  
ثم قيل ان يقبضه اراد ان يقبضه احدها ويرجع في الآخر هل يجوز له ذلك  
ام لا قال العلامة الحلبي الظاهر عدم الصحة لانه للاعتناء بالوهاب بعد  
اخذها اوجب عن ذلك لما سئلته عنه اه شغل كلام المصنف رحمه الله تعالى  
ان الاصل لو وهب زعم امة واقبضها له ووطئها واراد ان يرجع فيها جاز  
لذلك حيث لم يقر مسؤولية له ولو كذلك لان قلت ههنا امتنع هبة  
الاصل للفرق في امة الف رجل لانه قد يعاودها حتى يرجع فيها الاصل فتغير  
في معنى اعارة الكواري للوطي وهو مستحب كما نقله ماله عن اجاء اصل  
المدينة كما امتنع عليه اقراضها في الحالة المذكورة للتفصيل المذكور قلت  
يقرب بيضاء بان القرض جاز من الكهنتين وبان موضوعه الرجوع ولو في  
البذل فاستحب الاعارة ولا كذلك الهيئة فيهما وظاهر ان جعل الرجوع لا اصل  
فما وهب لزعم ان يقر الوهب في سلطنة المزع وكان هو او مكانها  
او ميمنا وقت الهيئة في نوبته او خذ بها فضعه اكر كما قاله في الارض  
فان قلت قد تقدم ان المم تكمل على الرجوع المذكور في باب الهيئة فذكر  
هنا تكرر قلت لا تكرر في كلامه لان ذكره له هنا للتنبيه على انه لا يرجع  
له في ولد الوهوبة في التفصيل المتقدم ولولم يعرض لذلك هنا فاذكر  
غير ذلك هنا فتأمل ومن اراد المزيد على ما ذكرته هنا او في مسئلة من  
المسائل فليدفع اليها في وقت ذكرتها في باب ما يسر قلوب اولي  
الالباب **ولو ولد** الحادث عند الفاضل مساو كانت حاملا له  
بعد يثبت له في النكاح وان وضع اليد عليه تابع لوضع اليد عليها ولو تلف  
تحت يده فمعد باقضي فيه كانه وحتب رقيق القيم من وقت النكاح

الي

الي وقت تلده اما ولد ما التابع لها حالة الفاضل فلا يضمنه الا ان وضع يده عليه  
كما قاله الشهاب القليوبي في الكتاب وظاهر كلامه انه لا يضمنه في الحالة المذكورة  
وان جرت العادة انه لا يتخلف عن ابيه وهو ظاهر ولو كان ولد الفاضل في النكاح  
ووطئها الفاضل حكمها كما هو واضح فيقال ان كان مختارا لم يضمن او موطئا  
جهله وبعد اسلامه ونشأ قريبا من العلاء لم يكن اصلا لما لكها احد وان جهلت  
لانه زان وان حمل عثره الزنا مطلقا او بالعضوبة وقد عثر عن رتب اسلامه  
ولم يكن من العلاء او امكن اشتباه ذلك عليه او نشأ بعيدا عن العلاء فلا بد للبرهنة  
وفي ذلك علمه وجهله يجب مهر ثيب ان لم تكن زانية وارث بغير ان كانت  
بكر لانه استوفى المنفعة وهي غير زانية لكن في حالة جهله يجب مهر  
واحد وان تكرر الوطئ لا اتحاد الشهوة وعدم نادية مهر قبل كثره وفي حالة  
علمه يقدّر لان الموجب له الانفاق وقد نفذت بالاشبهة وان وطئها مكره  
علما واخرى بياطلا فمهر ان كان كانت زانية حدث ولا مهر لها الا لامر لغير  
واما ارش البكر فلا يسقط مما قبل منها القاطع بكثر الامر عنهما ينقص  
من قيمتها ونصف قيمتها ولو نقص بقسطها ثلث قيمتها الزمها النصف  
بالقطع والسدس بالفصل نعم ان قطعها المالك من الفاضل الزائد  
على النصف فقط كما قاله الروياني وقيل يسقط منها لو قطعت يدها كان الحكم  
كذلك قاله المولف في ثم الروض قال شيخنا عيش في حاشيته وقد يقال  
لا قرب انه يضمن الزنا امرين اذ جنابة الرقيق على نفسه في يد الفاضل  
مضمونة على الفاضل ويؤرق بين جنابة على نفسه وجنابة السيد عليه  
في يد الفاضل بان السيد جنابة مضمونة على نفسه نفسه فسقط هو  
ما يقابلها عن الفاضل بخلاف جنابة السيد فانها مضمونة على الفاضل مادام  
في يده انتهى كلامه فانما تكون مضمونة من القاطع النصف فقط ولو ادعت  
المطوعة الاكره وانكر الراي فقولان في المصدق منها كما لو خلف صاحب  
الدابة وراكبها وانعقد كما قاله النور الزاوي ان القول قول الزاوي يمين  
لان الاصل عدم الاكره فان احببها الفاضل برئ فان الولد رقيق للمسيء غير شبيب لانه



من رثا فان انفصل جيا قتل او اكلت فمضون كانه او يبتا بجناية فبذلك اي وهو عشر  
قيمة اسم المسرد او يبرها في وجوب ممانعة على المحيل وجمان او جهر كما قال ابو  
اسحاق وعزله عنه لان حمانه غير متيقنة وعبر في العمان في حال البرهينة المستوية  
اذ انفصل ميتا والراجح فيها عدم العمان ايها وان لم يبرها يبرها في رثا فمضون عليه  
انفصل حيا حيا مستوف فمضون يوم الانفصال بتقدير رقة لتقوية رقة بغيره  
وان انفصل ميتا بجناية فبلى عاقلة الكافي الوفا وهي رقيق فمضون خمسة ابريقان الانفصال  
عقب الجناية تطلب على النظم ان كان حيا ومات بها وولد الجاني المجني عليه علم  
العاقلة واما العاصب فمضون عشر قيمة اسم اذا انفرد فمضون في حقه والعرق موجهة  
فلا يبرم العاصب للمال حتى ياخذها ما كان في قالم المتوفى واعتمده يحتاج ش  
في حاشيته وتوقف فيه الاصل قال بعضهم وجه التوقف ان حق العاصب  
الزعم فور التقدير والتأجيل انما هو بالنسبة لا للمضوب منه وان انفصل ميتا  
بغير جناية فمضون لان مقتضى حيا ولو انفصل حيا حيا غير مستوف فمضون وجب  
ممانعة فبما يظهر من تردد الداعي ووجه بغيرها ايها وانظر حكم المعضلة الفسوة  
ومك ولدها في الاصل **ولد العارفة** يتبعها في العمان لكن محله كما سبق في كلامه  
اذا كان موجودا عند العارفة ما كانت حاملا به عندها او مائة بعد ما وتكن  
منزده ولم يردن في الصورتين كما قاله الشهاب القليوبي على الكتاب وانظر  
بمن باق في القيم من وقت التملك الى وقت التلف كما في امه حرره كذا تحت  
بعضهم اقول والطاع كما هوخذ من كلامهم الثاني ان لم يتقد عليه والا فمضون  
باق في قيمة اذا يجب عليه رده كل وقت كما زعمه الباحث المذكور لانه ليس  
مقصودا في الحالة المذكورة ولم يوجد من مال له طلب برده حتى يجاب برده  
كل وقت فتأمل ومعلوم ان محل العمان في العارفة ان تلفت بغير الاستعمال  
المأذون فيه والاعلان فيها ايها العاصب اليها ولا يضمنه الا ان يمنع  
بها علم او بغيره في انتفاع او دونه في حيا في الاثر **تبيع**  
محل العمان في الولد التابع له الذي ومنع به عليه او لم يتخذ وجب  
من امه والاعلان فيه وممانعة من رثا استواراة وممها تباع في القيمة

لانه انما اخذ له عشر جسمه بماله وكذا الوتبعها ولدها ولم يتفر من مالكم  
او ينفق او اثبات ومو امانه قاله القاضي احوال قلت ذكر المم لولد المعارفة  
من اثر الامة ذكره في الصور الثمانية قلت لا تكرار في كلامه لانه ذكره هناك  
من حيث عدم دخوله في العارفة وذكره هناك من حيث الظمان فيودى العارفين  
بمختلف **ولد البرهية** او **الامة المتبوعة** **بيع فاسد** احداث عند المشتري  
من غير سوا كانت حاملا به او علمت به **بعده** يتبعها في العمان لان وضع  
اليه عليه تابع لوضع اليد عليها فهو كانه فلو تلف تحت يده فمضون باق في  
فيهم كانه ويعتبر باقي القيم من وقت انفصاله الي وقت تلفه كولد  
المضوب المتقدم فان كان من المشتري للذكر فهو حريسي حيث  
لا محل عليه للتبعية ولا يصير الامة ام ولد وان ملكها بعد لانه لم تكن ملكه  
حالة العلوق وعليه فيمنه لتقوية رقة كماله فمضون ان كان البائع عالم  
بالفساد فهو غار فلا يبرم له المشتري القيمة لانه لو غرر به له لرجع به عليه  
لكون غارا ذكره ابن الرقعة ويعبر بقيمة يوم الولادة لانه اول امكان لتقوية  
والا يبرمه قيمته ان خرج حيا لان خرج ميتا بغير جناية ولا يرجع بها اذا غررها  
على البائع بخلاف ما لو اشترى امه واسنولها فخرجت مستحقه فان يرجع  
بقيمة الولد على البائع لانه عزه وان مات بجناية فالنقطة على عاقلة الجاني  
للمشتري وعليه للمالك الاقل من قيمة مولود اي يوم الولادة ومن الفرق  
ولم يلد مطالبة من ثامن الجاني والمشتري قاله المؤلف في من الروض  
ولو كان ولدا المعنونة ببيع فاسد انشئ ووطها المشتري لم يجد وان كان  
علما بالفساد لتبعية اختلاف المراهي حصول الملاك بذلك فمضون ان علم الفساد  
والثمن ميتة او مراهي عود ذلك ما لا يملك به اصل احد خلاف ما لو كان  
الثنى نحو خمر كبر لان الثمن به يبعد الملاك عند اي حبيضة وحيث  
لا بد ببيع المهر ولا عبرة بالذن الذي تضمنه الطلقة الفاسد كما قاله  
المؤلف في من الروض كنه ومن كلامه في المعنونة قلت ولدها  
مطلها من غير فرق وانظر لو كانت المعنونة ببيع فاسد معنونة



بسبب بيع جزء من النصف مثلا هل يكون الضمان فيها وفي ولدها كما تقدم أولا يكون ضمانا  
القدر المذكور المبيع فقط وفيه نظر والظاهر الثاني وهو انه قد كلفه في الضمان  
وعدمه فراجعته رأيي بمضمون نقل عن الشمس الرملي انه اذ في الضمان في القدر المبيع وبعد  
في غيره حيث لم يستعمل الدابة وولد المبيع في القيد بالسوم يتبعها في الضمان  
كما قال المم وشهد الشمس الرملي واقرة لان وضع اليد عليه تابع لوضع اليد عليها  
وقد اشار المؤلف الى ذلك بقوله **اوسوم** المعطوف على قوله السابق ببيع فانه  
اذا عرفت ما تقدم قوله المعنوية بالسوم مضمون كانه كما علمت لكن هذا الضمان  
فيها باعني القيم كالغصب او بقرينة يوم التلف كالعارية اعتمد بعض مشايخنا  
الاول ووقع للشهاب الرملي تناقض فتارة قال بالثاني وقال في كتابه  
المعتمد المتيقن ان المعنوية بالسوم يعني عند تلفه مثله ان كان متلبيا  
وبعتمته ان كان متقوما واقتصر ولده في شرحه على الضمان فقط ولم يبين شيئا  
كفي في كتابه اعتمد انه كالعارية فيضمن بغيره يوم التلف وهذا ظاهر كلامه  
المع في الكركشي وبصرح في شرحه الرملي لكن فيه يكون مقتوما ورد بالتقيد  
العلامة السوبري واعتمد ان الضمان فيه بقرينة وقت التلف ولو متلبيا  
ولعل الحكمة اعاده العامل في قوله اوسوم الاشارة الى التغاير بين المعطوف  
والمعطوف عليه في كيفية الضمان كما عرفت فتأمل وانظر لو كانت المعنوية  
بالسوم معنوية بسبب يسوم تصرفا مثلا هل يكون الضمان فيها وفي ولدها  
كما تقدم أولا يكون ضمانا لا للمقتد المستام فقط لان الزايد عليه اما ان يرد  
في الحالة المذكورة وفيه نظر والظاهر الثاني للتعليل المذكور رأيي في شرح  
مرج بذلك بالنسبة للمستام حيث قال وملازمه كلامه من ان المأخوذ  
يسوم مضمون جميعه مفروض فيا لو ساء ملكه والا كان اخذ مالا مالا  
او باذنه ليشتري نصفه فلف لم يضمن سوى النصف لان النصف الذي  
امانه في يده او كلامه **و** ولد **المبيعة** اكدت بعد البيع **وقبل البيع**  
**يتبعها في الضمان** على ما مضى عليه المم وشهد الشمس الرملي في امر شرعه  
على النزاع فلكه اعتد فيه في غير هذا الجمل انه امانة تختص بالبائع لانه من

زيادة المبيع المنفصله ومكان اتمه بالصدق وعدم تضمه نعم ان تعدي  
فيه ضمنه باقتي قيمته ويمكن حمل كلام المم على ذلك وبعضهم حله على ما لو  
كانت المبيعة حاملا بوقت البيع وهو مردود اذ يلزم عليه التمسك به  
كلام المم لانه ذكره فيما عرفت قوله وحمل المبيعة اذ دية او غيره اي بينهما  
وهو مبيع ويقابل جزء من الثمن لانه معلوم انتهى وقد يقال لانكرانه كلامه  
على الجمل المذكور لانه ذكره فيما مر من حيث دخوله في البيع وذكره هناك من حيث  
الضمان فاللحظ مختلف فتأمل ولا يجوز للبائع حيلس الولد المذكور اذا  
كان له حق اكبس في امه كما قاله العلامة الطبري وغيره وعلم انكران  
قول المم يتبعها في الضمان راجع للمسائل الخمس المذكورة واسرار التعليل  
الضمان بقوله **ان وضع اليد عليه تابع لوضع اليد عليها** ولما كان الضمان  
في ولد المعارة يحتاج الى تقييد بخلاف ما قبله اشار الى ذلك بقوله  
**وحمل الممان في ولد المعارة اذا كان موجودا عند المعارة او حادثا**  
**وتكر من رده في يده** وقد تقدم الكلام على جميع ذلك واعلم ان المم  
رحم الله تعالى ترك مسائل كثيرة لم يتعرض لها الحكم الولد فيها ولا يأس بنكر  
بعضها فيها ولد الامه المندور تحتها الحادث بعد الزند وحملها  
انه يتبعها على الاصح كما قاله العلامة الشوبري ومثلا ولد الموقوف وحمل  
انه ان كان علا حال الوقف فهو وقف كانه ولو استثناه او جعله مقبوضا  
بان قال وفقتها وحملها او كانت حاملا عرفت هل يبطل وقفها قبلها  
على البيع او لا فيه نظر والاقرب الاول كما قال شيخنا **رحم** وان كان حادثا  
بعد الوقف فهو مملوك للموقوف عليه كالدرواحرة والمهر الواجب  
بشكاح او بوطئها مكرهة او يولي شيعة من عيى اما لو كانت الشبهة  
منه فلا امر لانه لو وجب لوجب له ومعلوم ان ملكه الولد محله في  
غير اكراما الحرفه فيضمنه على الوالي وان كان هو الواقف فلا يطا الموقوف  
الازوج غير لا تروج للواقف ولا للموقوف عليه ولا يجز لواحد منها وحلها  
فان وطئها احد على الاصح حيث لا شبهة ولا اثر لذلك الموقوف عليه



النعمة والولد الحاصل في رقيق وانظر حكم ولد الممثلة التي وقف بمصنفها المملوك  
 منها على بعضها اكر وقتنا بصحة ذلك كما قاله السخس الرضوي لكنه فرض كلامه  
 في المصنف قلت والمصنف كالمبعض من غير فرق والظاهر كما يوضح من كلامهم  
 ان يقال فيه ان كانت حاله عند الوقف فالمملوك منه وقف على ابيه ولا يفتق  
 عليها لان المثل في الموقوف فاسه نقلي على الراجح وان حدث بين بعد الوقف فهو  
 ملك لها ولا يفتق عليها اهلها لانها ليست اهل للولاة لكونها ممثلة اذ بعضها  
 الموقوف لم يحكم بهت في الحالة المذكورة وح فيبحث بعضهم المتوفى هذه  
 الحالة يميز مستقيم كما بينته في الاصل ومنها ولد الزانية وحكم انه يتبعها  
 ولو كانت كافرة والزاني مسلم اعي الراجح وح فالولد كافران الشرع قطع  
 العنق بين الزاني وولد الزنا قال بعض متأخرينا ويلزمه ويقال لانه  
 شخص تولد بين مسلم وكافرة وهو كافرا أصلي واعلم ان المصنف كتبه  
 بالكلام على مسئلة ولد المرتد الزانية على الاصل للاشارة الى ان الخلاف  
 يجب عليه ان يجتنب ما يودي الى الردة لا سيما عند خاتمة امره  
 وان يحافظ على الاسلام الذي به صلاح الختام اصل الله لنا ذلك بحجابه  
 خير الامام فقال **وولد الشخص المرتد ان انفقد حال كون الاصل**  
**في الردة وابوابه مرتدان** وليس في اصوله مسلم **مرتدا حكما ابتعا**  
**يا وح** فلا يمسرف بحال ولا يقتل حتى يبلغ ويمتنع من الاسلام ولا يورث  
 بعثي من العبادات اذ اميز ولا يصلي عليه بعد موته للحج عليه بالردة  
 ومن قتله لا شيء عليه فيه من قصاص ولا يذول الفارق لما ذكره في  
 عليه الاثر لتقويتها المستتاة الواجبة بعد البلوغ والتقويت  
 على الاصا ان كان من الاحاد ويقتل به ان كان مرتدا مكلفا وافقوا واشتبه  
 الولد المذكور بولد مسلم هل يورث بالعبادات اذ احدها عند يميز  
 لاحتمال ان يكون هو المسلم ام لا وهل اذ اهلها واسما او اسم اهلها  
 يجب عليها اوعى احدها فضاء الصلوات الغائبة من البلوغ الى الاسلام  
 وهل يصلي عليها اذ امانا اولا وحاصل ما يوضح من كلامهم انه لا يورث

احدها

احدها بالعبادات عند يميزه لعدم تحقق عين المسلم منها وانه يجب  
 على كل من نطق بالشهادتين منها احدا ما فاته من الصلوات من حين  
 بلوغه الي حين اسلامه للونه مسلما في الاصل او يحكم ما عليه بالردة وانه يصلي  
 عليها سوا ما فاته او مرتبا وتعلق النية ويترق بين ذلك وبين صغار  
 المالميك حيث قلنا بعدم صحة الصلاة عليهم بتحقيق اسلام احدها وذلك  
 بوجوب الصلاة عليه لكنه لما بيننا ان شبه ما لو اخطأ مسلم بكافران  
 قلت كيف يتصور الحكم على الولد المذكور بانه مرتد مع انه لا يعلم امانا ان يكون  
 احدا اصوله مسلما فيكون مسلما بحاله كما سياتي في كلامه او يكون احدا اصوله  
 كافرا أصليا لان الكفر الاصلي استرقى من غيره كما يستفاد من كلامه الاتي  
 فيما كان احدا ابويه مرتدا والافر كافرا أصليا قلت يمكن تصويره بالشرا  
 ان جميع اصوله مرتدون وهذا الجواب مستفاد من كلامه للتولع  
 في شرح المنهج **والا اي وان اشقي شي مما ذكر بان انفقد قبل الردة**  
**او انفقد فيما اى الردة واحد اصوله** الذي ينسب اليه عرفا **مسلم**  
 سوا كان من جهة الاب او الام **لمسلم** اي وهو مسلم **بتبعاله** اي لا احد  
 اصوله المسلم وان كان قد مات قبل الحمل به بسنين عديدة وكان  
 الاقرب الكافر حلالا لان الاسلام يهلوا على غيره من سائر الاديان كما اشار  
 الى ذلك بقوله **والاسلام يهلوا** وح فلا يسترق الولد المذكور ويرثه  
 فيه المسلم ويجب فيه غرة كاملة فلا يسترق **بمولد المذكور ويرثه**  
**فيمسلم** ويحيز عتقه عن القفارة ان كان رقيقا وان قلت فيما تقدم  
 الذي ينسب اليه عرفا ليل يرد اذ صر عليه الصلاة والسلام لان الكل  
 اولاده وهو مسلم **ودكره هذه** المسئلة اعني مسئلة ولد المرتد  
 بعقبها **من زيلاد في** على التنقيح لانه لم يذكرها فان قلت  
 ما المراد بالانفقد المتقدم قلت قال سم لا يبعد ان يراد به حصول  
 المانع الرحم ويورث ذلك بالقرابن كما لو طهرت وانك تولد لست  
 اشتر من الوطى فينظر هل الردة قبل الوطى فقد انفقد بعدها او بعده



فقد انصف فيهما وانظر لو حصل وطوق قبل الردة ووطي بعدها واحفل الانفاد  
 من كلامها ولم يكن في اصوله مسلم قال العلامة الشنوبري ولعل الوجه في هذا الحكم  
 بالاسلام تعليلية ولا يصدق انه لم يصدق في الردة اي لم يحكم بانفادها  
 فيها اه ولينظر ما لو كان العلق الردة هل ينظر لما فيكم برودة اول الاسلام  
 فيكون مسلما ارفي ذلك شيئا ولا يبعد التزام الحكم بالاسلام ايضا لما ذكر قائل  
 قال العلامة الشنوبري ايهاا ويبنى النظر فيما لو حصل الوطى مرة واحدة  
 ولم يلم هل هو قبل الردة او بعدها والظاهر احتما ما تقدم الحكم بالاسلام  
 ايضا فليتناصل **ولو كان احد ابويه** اي الولد اكامل بوطي نكاحه  
 او شبهه **مريد او الاخر كافر اصليا وكافر اصلي** اي فالولد كافر  
**اصلي كما قاله الشنوبري** واعتمدوه لان الولد يمنع الاشراف في الدين  
 والاصلي اشرف من المرتد لانه يبقى بخلاف المرتد ولذلك لا يقتل الاصلية به  
 بخلاف عكسه وخرج فينظر الولد المذكور اذا بلغ بالكفرية ان كان اصلا ممن  
 يغزى بها كن احد ابويه محوسي والافروثية وان كان كتابيا فالولد كاتلي  
 كما قاله المم في شرح الرضوي وخرج بقول بوطي نكاح او شبهة ما لو كان  
 الوطى زنا فالولد اكامل منه مرتد لانه لا يمنع الاشراف قطع النسب  
 بينه وبين الزاني وخرج بلفظ بالولد المذكور ويقال لنا استخص بولي بين  
 كافر اصلي او مسلم ومرتد وهو مرتد ومعلوم ان المرتد يجب استثنائه  
 في احوال علي الراجح وان كان انثى فان ثابت تركت والاقولت نعم  
 لا يقتل المرتدة اكامل باكمل المحكوم بانفادها مسلما او كافرا اصليا وان  
 مكثت في بطنها اربع سنين ولا تحبس بل تؤخر من غير حبس ليناخذ  
 الله تعالى عي الماسحة الى تمام مدة الرضاع ووجود كافل كما قاله المم  
 في شرحه وخرج بلفظ بالمرتدة المذكورة ويقال لنا مرتدة لا تقتل بعد عرض  
 الاسلام عليها وامتناعها منه الا بعد اربع سنين فتلا فقاموا وانظر  
 هل تقتل المرتدة اكامل باكمل المحكوم عليه بان مرتدة بعد عرض الاسلام  
 عليها وامتناعها منه ام لا لئلا تنقض الاستتابة الواجبة بعد البلوغ

بالنسبة

بالنسبة للمحل فيه نظر والظاهر كما يوضح من كلامه روعيه الثاني للتفصيل  
 المذكور قبلها فلو قتلتها انسان لا يثنى عليه سوى اهل البيت  
 الاستثنائية الواجبة بعد البلوغ نعم ان كان القاتل مرتدا امكلا قتلها  
 وانظر لو قتل المرتدة اكامل باكمل المحكوم عليه بان مرتدة مسلم او كافرا  
 شخص هل يجب في حملها الوطى او لا فيه نظر والظاهر كما يوضح من كلامهم  
 الثاني حينئذ لم يتفصل وان كان بها انتفاخ او حركت في بطنها فزال بالحكمة  
 علمه بالمشقة في وجوب الحمل ذلك كان مما افاضت بموته **فموت**  
 لو علم موته بخروج راسه وعنه كرويته في بطنها بعد قدما وجبت  
 فيه الوطى وان لم يتفصل منه شي لتتحقق وجوده فمر ان كان حرا وحب  
 فيه في المسئلة الاولى رقيق فتمتة خمسة ابرق فان فقدت الوطى  
 الخمسة ابرق بد لها الا انها مقدرة بها وهي لورثة الكني على فرايض الله  
 تعالى وهي واجبة على عاقلة الكافي ووجب فيه في المسئلة الثانية  
 ان كان كتابيا غرة كثلث غرة مسلم كما في دينه وهو غير وثلاث غرة وان  
 كاف محوسا غرة كثلث خمس غرة مسلم كما في دينه وهو ثلث يعبر  
 وانظر هل فعل التفصيل في قوله **والله اعلم** على بابه او لا وكذا ان  
 فقال ان نظر لعلم الامية ونحوهم بالاحكام بالنسبة لما في الظاهر فافعل التفصيل  
 هنا على بابه وان نظر لما ذكر بالنسبة لما في نفس الامر فافعل التفصيل  
 ليس على بابه اذ لا يعلم ما في نفس الامر الا الله عز وجل فافعل هذا

كالأردت ابراده في هذا الحكم النفيس وكان الفراع  
 من كتابته يوم الاثنين قبيل العشرين  
 ١٢ شهر رجب الحرام ١٢٨٨  
 من الهجرة النبوية على  
 صاحبها افضل  
 الصلاة  
 والسلام





مكتبة المصطفى الإلكترونية

[www.al-mostafa.com](http://www.al-mostafa.com)

[www.مكتبةالمصطفى.com](http://www.مكتبةالمصطفى.com)

Source / المصدر :



KING SAUD  
UNIVERSITY

<http://makhtota.ksu.edu.sa>